الأهرام

المصدر: روز اليوسف

التاريخ : ١٨ ديسمبر ٢٠٠٤

زيادة الصادرات مرهونة بقراءة جديدة للاتفاقية

وارتفاع جودة المنتج المصرى:

«الكويز».. مرحلة جديدة لبناء الاقتصاد القومى

- رشيد محمد رشيد: إنشاء وحدة متخصصة بوزارة الصناعة والتجارة الخارجية لتفعيل الاتفاق
- رئيس غرفة النسيج: الاتفاق دفعة حقيقية لدعم صادراتنا بالسوق الأمريكية
- «الكويز» لا تعنى احتكار إسرائيل لمنتجات بعينها والمخاوف لا مبرر لها

تحقيق: عزة نصر

كانت الحكومة تسعى منذ ست سنوات لإنجاز اتفاقية الكويز أو (اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة) أو كما يسميها المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة «ترتيبات تجارية».. فالمسألة كانت تحتاج للوقت المناسب وتهيئة المناخ المطلوب واتخاذ الإجراءات اللازمة.. إلا أنه بعد توقيع الاتفاق الأسبوع الماضى حدثت ردود أفعال واسعة ومختلفة فهناك الكثيرون الذين رحبوا بها والقليل الذين تحفظوا عليها، بل الغريب أن هناك من كان موقفه مفاجأة بعدم معرفة شىء عنها رغم أنهم من رجال الصناعة.

وقبل أن نتساءل عن المطلوب حتى يتم تفعيل هذه الاتفاقية وكيف يتم تعويض المناطق التى لم تستفد منها فإنه بمقتضى هذه الاتفاقية سيتم دخول المنتجات المصرية للسوق الأمريكية بجمارك «صفر» بداية من العام القادم على أن يكون هناك مكون إسرائيلى فى الإنتاج نسبته لا تزيد على ١١,٧٪. ويمكن أن تقل هذه النسبة فى إحدى دورات الإنتاج لكنه تراجع بحيث إنه كل ثلاثة أشهر لابد أن تكون النسبة الإجمالية فيها ١١,٧٪.

بداية هذه الاتفاقية كانت فى عام ١٩٩٦ وبعد توقيع اتفاق «أوسلو» حيث عرض الرئيس الأمريكى كلينتون فى ذلك الوقت التعاون التجارى مع أمريكا وإسرائيل من خلال اتفاق التجارة الحرة بينهما وبين كل من مصر والأردن وفلسطين وأن تدخل المنتجات من هذه الدول بدون أى جمارك إذا كان هناك نسبة من المكونات الداخلة فى الإنتاج من إسرائيل بنسب معينة يتفق عليها.

والحقيقة أن كلا من مصر والأردن رفضتا هذا العرض ولكن فلسطين وافقت وأقام مستثمروها مصانع فى ظل هذا الاتفاق وبعدها بعدة سنوات دخلت الأردن وبدأت مصر تفكر فى الدخول لمثل هذه الاتفاقيات بداية من العام القادم. خاصة أن أمريكا ستلغى التعامل التجارى بنظام الحصص الذى كانت مصر تتعامل فى ظله. والبدائل المطروحة صعبة فى هذا الوقت وستأخذ وقتا طويلا. كما أن أكثر الصناعات تعرضا للخسارة فى هذا الإطار ستكون صناعة الملابس الجاهزة التى تدخل السوق الأمريكية بنظام الحصص بجمارك ٩٪ على الوبريات وأكثر من ٣٠٪ على الملابس.

لكن الآن بعد توقيع اتفاق «الكويز».. يطرح سؤال مهم نفسه وهو: كيف يمكن تفعيل هذا الاتفاق إذ يؤكد مصدر مسئول فى وزارة التجارة الخارجية والصناعة.. أنه سيتم خلال شهر ونصف من بدء توقيع الاتفاق تبادل وثائق الاتفاق وخلال هذه المدة يجب البدء بتسجيل المصانع التى تقع فى المناطق المؤهلة وتبحث عن أسواقها وتقوى علاقاتها بالمستوردين فى السوق الأمريكية. وتبدأ الاتصال بالجانب الإسرائيلى وتتحرك سريعا وتتصل بالجمعيات والاتحادات العالمية التى يمكن أن تساعدها. الأكثر من ذلك أهمية أن تقرأ الاتفاق جيدا لتعرف كيفية الاستفادة منه وأيضا تحسن قدراتها الإنتاجية حتى تستطيع الحفاظ على أسواقها.

أما المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة الذى وقع الاتفاق فيؤكد أنه أصدر تعليماته بإنشاء وحدة متخصصة داخل الوزارة لإنهاء كل الإجراءات المتعلقة بالاتفاق للمصانع وتوفير المعلومات التى يحتاجونها بحيث يستطيعون التعامل بسهولة مع الاتفاق والاستفادة منه وشدد الوزير على ضرورة قيام المصدرين بالإسراع فى رفع القدرة التنافسية لصادراتهم لأننا لن نستفيد من الاتفاق إلا إذا حدث ذلك. خاصة أن الاتفاقية لا تضمن بالفعل زيادة الصادرات المصرية للسوق الأمريكية. لكنها فقط تمنح الفرصة لفتح السوق الأمريكية أمام منتجات هذه المناطق. وعلينا الاستفادة منها من خلال رفع جودة المنتج المصرى.

ويؤكد المهندس رشيد محمد رشيد.. إننا نعمل الآن على التوسع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

فى فتح أسواق خارجية أمام المنتجات المصرية، حيث يبدأ مع بداية الشهر القادم تطبيق اتفاقية التجارة الحرة بين الدول العربية كما يتم التفاوض مع روسيا والصين لفتح أسواق هذه الدول أمام منتجاتنا.. كما سنقدم للحكومة كل الجهد الممكن حتى يستطيع المصدرون زيادة جودة منتجاتهم.

أما بالنسبة للمناطق التى اختيرت حسبما يرى المستثمرون فى المصانع التى لم يطبق عليها الاتفاق فيقول المهندس رشيد محمد رشيد إن الاتفاقية لن تضر بأحد والفترة المقبلة سوف تشهد زيادة عدد المناطق المؤهلة، ونحن لدينا ميزة فى هذا الاتفاق عن الأردن وهى أن المناطق التى اختيرت هى مناطق جغرافية تشمل عدة مدن بها مصانع لكن فى الأردن فإن كل منطقة هى منطقة محددة مسبقا وبها صناعة ومساحتها محددة.. كما أن اتفاقيتى الكويز الخاصتين بمصر والأردن تتعاملان مع وضعين مختلفين خاصة أن مصر حريصة على تنويع صادراتها لأمريكا وليس فقط التركيز على

الملابس والمنسوجات.

ويقول عادل العزبى نائب رئيس الشعبة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية إن توقيع الاتفاق فى حد ذاته خطوة جريئة مؤثرة وهامة جدا لاستمرار تواجدنا التصديرى فى السوق الأمريكية لأنها بمثابة الدخول المنافس لهذه السوق بما يعنى الحفاظ على الشريحة التسويقية التى استطعنا خلقها خلال الفترة الماضية، وأيضا نمو هذه الحصة بنسب متسارعة وعالية وبمعنى آخر فإن هذا القرار خلق الميزة التنافسية السعرية للمنتج المصرى للولوج لهذه السوق من خلال الميزة التنافسية السعرية إضافة لما هو معلوم من إلغاء القيود الكمية المعروفة باسم الحصص التصديرية. لكن على الناحية الأخرى فإن هذه الاتفاقية وحدها لا تكفى إذا لم يواكبها ويتوازى معها الاستمرار فى القرارات والتوجهات التى تكمل أو تستكمل منظومة توفير البيئة الكاملة

المواتية للاستثمار، وكذلك أن تهيئ المصانع نفسها للقدرة على الالتزام بالاشتراطات التى يتطلبها المستوردون فى السوق الأمريكية والقائمة بهذه المتطلبات معروفة، خاصة أنهم يصنفون المصانع إلى فئات ثلاثة هى أحمر، أصفر، أخضر مثل إشارات المرور والأحمر يمتنع التعامل

معه بأى شكل من الأشكال حتى لمجرد الحصول على تسعير لمنتج ما.

والثانى يمكن التعامل معه تحت المراقبة بالحرص وبشرط أن يواصل استكمال العناصر الناقصة فى الاشتراطات، والتصنيف الأخضر هو الذى استوفى كافة المتطلبات وبالتالى يتم التعامل معه لكن أيضا مع التفتيش وإعادة الفحص كل فترة بحيث لا يسمح لهم بتجاهل أى عنصر من العناصر فى أى وقت، كما أن المستوردين إضافة إلى ذلك يشترطون السمعة المالية الجيدة، والالتزام بمواعيد التسليم دون أى خطأ، وبعضهم

يلجأون ليكون الدفع عن طريق الاعتمادات بتوجيه «بوالص» الشحن لصالح المستورد نفسه وليس للبنك بحيث يضمن المستورد خصم أى غرامات قد يتعرض لها المصنع المصدر بسبب التأخر فى مواعيد التسليم، من هنا يتعين على المصانع أن توفق أمورها مع تلك المتطلبات حتى يمكن أن تستمر فى العمل دون أن تتعرض للضرر أو الخطر.

الأمر الآخر هو أن تنفيذ الاتفاقية سيأخذ عددا من الشهور حتى يمكن ترتيب الأوضاع الإدارية والفنية فى كل منطقة مؤهلة من حيث مراقبة شهادات المنشأ وأساليب التعامل معها والمطبوعات والأوراق والإجراءات

الرسميه اللازمة، كذلك تسجيل المصنع الراغب فى التعامل فى هذا النظام فى السجل الخاص بذلك.

كما أن الاتفاقية نصت على إعفاء المصانع التى يتم تسجيلها لمدة الشهور الثلاثة الأولى من نسبة المكون لأنه من الطبيعى أن الطلبات تحت التصنيع الآن قد اشترت كافة المكونات والمدخلات، بالتالى سيتم شحنها فى تواريخ لاحقة لتاريخ نفاذ الاتفاقية، وبذلك كان استثناء لها من الإجراءات والاشتراطات التفصيلية الخاصة بشهادة المنشأ بصفة استثنائية لحين تمام إقرار الأسلوب الذى يتواكب مع الشروط

الواردة فى الاتفاق.

من ناحية أخرى يؤكد «حمادة القليوبى» رئيس غرفة الصناعات النسجية باتحاد الصناعات: أن الاتفاقية تمثل بداية المساندة لزيادة التصدير للسوق الأمريكية، لكن لابد من العمل على وضع جدول زمنى لتغطية غالبية المناطق حتى تستفيد الدولة واقتصادها وكذلك تفعيل دور صندوق دعم الغزل والمنسوجات خلال الفترة القادمة بتوفير قاعدة بيانات متكاملة لرعاية مصالح المصدرين، ولابد أيضا من معرفة كل شىء عن المنافسين فى الصين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

لحظة توقيع الاتفاقية

والهند وتايلاند وما يوجد داخل مصانعنا حتى لا نكرر المنتجات الموجودة. بالإضافة لذلك لابد من وضع آلية فعالة لمتابعة الإجراءات الوقائية لمتابعة الواردات إحصائيا وحجمها، وكذلك الصادرات لإحداث مقارنة دائمة حتى نعرف إلى أين نسير.. مع التوسع فى برامج مساندة الصادرات ويكون هناك مرونة كافية بحيث يتم تدعيم المصدرين فى الدول التى يوجد بها منافسة شرسة لمدد محددة. والإسراع بإنهاء التفاوض على منطقة التجارة الحرة مع تركيا كوسيلة للتكامل مع الصناعة النسجية فى مصر كمدخل للسوق الأوروبية باعتبارها عضوا فى السوق الأوروبية المشتركة وأيضا يجب تطوير الموانئ المصرية لسهولة حركة التصدير من حيث الحاويات. وخفض فترات الشحن لأوروبا وأمريكا لتقليل التكاليف والترويج للمعارض المتخصصة لزيادة الصادرات وخلق طرق لاستخدام عملاء من الخارج وعمل معارض متخصصة فى الداخل.

وفيما يتعلق بالسياسات الاستثمارية يؤكد «حمادة القليوبى» على ضرورة إيجاد طرق لجذب استثمارات جديدة والقضاء على الصعوبات والبيروقراطية الحكومية أمام المستثمرين الأجانب.. مع اعتماد سياسة «الشباك الواحد» وتيسير تخصيص أراض للصناعات النسجية فى المناطق الصناعية المؤهلة الحالية والتى ستؤهل مستقبلا وتدخل فى الاتفاقية. أما بالنسبة للسياسات التمويلية فلابد من الوعى بسوق الإصدار فى البورصة لتصبح مصدرا للتمويل طويل الأجل تشجع البنوك على تبنى سياسة التوسع فى تمويل عقود التصدير أو الحسابات المفتوحة دون الإصرار على الاعتمادات المستندية نظرا لما حدث من تغير فى هذا المجال فى العالم، وهذا هو فكر الدولة مع ضرورة إقناع البنوك بتغيير أسس الاقتراض بحيث تركز على القدرة التنافسية والائتمانية للمشروع والتوسع فى تقديم أدوات جديدة لتغطى مخاطر سوق الصرف. والاهتمام بخدمة ما بعد البيع وخلق آلية لعمل موازنة بين أسعار الفوائد المحلية والعالمية.. ويجب أن يتواكب مع ذلك تطوير فى السياسات التعليمية من خلال التدريب والتوسع فى المدارس الثانوية الصناعية وإنشاء مراكز تدريب تحويلى.. أيضا يجب على المصدرين الإنتاج بأقصى طاقة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ممكنة والالتزام بالمواصفات المطلوبة وزيادة خطوط الإنتاج والالتزام بالمواعيد واستخدام نظم التكاليف الحديثة فى طرق الإنتاج.. فمن المتوقع زيادة الصادرات بنسبة ٢٠٪ بعد عام من الاتفاقية ثم تزيد بمعدلات مضاعفة فى ظل هذه الاتفاقية.

من ناحية أخرى سيتم مناقشة تعويض الوحدات الصناعية التى لم تدخل فى الاتفاقية من خلال آلية لتعويضهم وقد أصدرت غرفة الصناعات النسجية قرارا بذلك يوم ٢٩ نوفمبر الماضى.

ويقول إيهاب المسيرى عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات النسجية: لقد أدت الحكومة ما عليها وتم تنفيذ الاتفاق فى ظروف أفضل من الأردن، وخاصة أن الاتفاقية مع مصر أعطت ترخيصا لمدينة كاملة قائمة بذاتها مثل القاهرة بمساحة نحو ١٥ كيلو مترا مربعا وأضيف إليها القاهرة الكبرى وبذلك دخل ضمنها محافظات أخرى، وهذا فى حد ذاته نجاح غير مسبوق لأنه لم يحدث ذلك مع الأردن وسمحت بذلك للكثير من المصانع الدخول على أكبر سوق فى العالم وهى معفاة من الجمارك.

المشكلة عند التعامل مع مثل هذه الاتفاقية وقت التفكير فيها طوال العامين الماضيين ورغم الترحيب الشديد بها إلا أن الحديث عنها كان بمثابة الحديث عن الشيطان بل إن الكثيرين كانوا يرون أنه لا داعى للكلام عنها رغم أنهم يعبرون الآن عن فرحتهم، وقد يقول البعض إن هذا الاتفاق الذى نحن بصدده تشترك فيه إسرائيل وهذا يعنى تدخل إسرائيل فى اقتصادنا والتحكم والاحتكار فى بعض المكونات التى تدخل فى الصناعة.. والإجابة عن هذا التحفظ تكمن فى أننا جميعا نعرف أن هناك مستثمرين يعملون ويتاجرون مع إسرائيل منذ سنوات بعيدة وقبل توقيع اتفاقية «كامب ديفيد» ولم ينقطعوا حتى يومنا هذا، بالإضافة لأن بعض المستثمرين المصريين أقاموا مصانع داخل الأراضى الفلسطينية طبقا لنظام «الكويز» الذى طبقة الفلسطينيون منذ فترة.. وحتى قبل أن تطبقه الأردن ثم إذا كانت إسرائيل سوف تستفيد من هذا الاتفاق فلماذا التخوف وهذا يتماشى مع مصالحنا وبلغة «البيزنس» كفانا خوف. ■

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية